



Munich Personal RePEc Archive

Analysis of Human Development Indicators In Libya

Alrubaie, Falah K. Ali

Economics Faculty of Economics Omar Almkhtar University Libya

5 February 2005

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/8344/>
MPRA Paper No. 8344, posted 20 Apr 2008 05:19 UTC

Analysis of Human Development Indicators In Libya

Alrubaie.Falah.K.Ali - Economics-faculty of Economics–derna-Omar Almkhtar university- Libya

Summary

This study aimed to diagnose the nature of the challenges facing human development in Libya in the future, in light of the trend towards privatization and economic reform and retreat of the role of the state and public sector, and the economic recession that dominated the Libyan economy since the mid-nineties yet, and how to maintain the gains made by, and address the shortage of quality aspects of the recipe given sustainability, after it became successful achievements in the areas of health and education are threatened with exposure to significant setback. The only way to meet those challenges is to intensify efforts to raise the level of the three dimensions of human development: the formation of human capacities, human use of this capacity, raising the level of human well-being and the granting of these indicators priority in the allocations of investment, and to keep raising the living standard of citizens while working to develop and improve constantly, and keenness to achieve justice in the distribution of incomes, and an evaluation and follow-up continuing to achieve human development consistent with the rates of international and national particularities and the advancement of the education sector in the context of economic restructuring to give priority to the aspects of quality and focus on the quality of education its various dimensions, and keep up with economic and social developments and changes and build modern health policy with the task of accurate diagnosis of the problems of the health sector, and the diagnosis of pros and cons current horizontal expansion in health services, policy and the reality of the pharmaceutical and medical supply and the proposed alternatives, and the reality of policy alternatives and spending in the health sector, and interest in the maintenance of the gains distributive and social justice in the provision of housing for all social groups, particularly those on low income, together with adherence to appropriate staffing resources, the need to develop a national strategy for the advancement of the status of women Jamahiriya, containing among other proposals, foremost of the establishment of social programmes to reduce the negative effects of economic restructuring programmes on the status of women, creation of a national fund for the advancement of women in order to improve their quality of life and ensure that aspects of the economic and social security through expansion of programmes investment loans and loan subsidies and housing programs marriage and custody and training programmes and rehabilitation

تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا

د.فلاح خلف علي الربيعي/ عضو هيئة التدريس/ كلية الاقتصاد / جامعة عمر المختار / ليبيا

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تشخيص طبيعة التحديات التي تواجه التنمية البشرية في ليبيا في المستقبل، في ظل التوجه نحو الخصخصة والإصلاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة والقطاع العام، وحالة الركود الاقتصادي التي هيمنت على الاقتصاد الليبي منذ منتصف التسعينات لحد الآن، وكيفية المحافظة على المكاسب التي حققتها، ومعالجة النقص في جوانبها النوعية لإعطائها صفة الاستدامة، بعد أن أصبحت الناجحات التي تحققت في المجالات الصحية والتعليمية مهددة بالتعرض إلى انتكاسة كبيرة. والسبيل الوحيد لمواجهة تلك التحديات هو تكثيف الجهود لرفع مستوى التنمية البشرية بإيعادها الثلاثة التي تشمل تكوين القدرات البشرية، استخدام البشر لهذه القدرات، ورفع مستوى الرفاه البشري ومنح هذه المؤشرات الأولوية في تخصيصات الاستثمار، والحرص على رفع المستوي المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار، و الحرص على تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وإجراء التقييم و المتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق والمعدلات الدولية و الخصوصيات الوطنية والنهوض بقطاع التعليم في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية بمنح الأولوية للنواحي النوعية والتركيز على جودة التعليم بإيعادها المختلفة، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة و تبني سياسة صحية تتولى مهمة التشخيص الدقيق لمشكلات القطاع الصحي، و تشخيص إيجابيات وسلبيات التوسع الأفقي الحالي في الخدمات الصحية، وواقع السياسة الدوائية والإمداد الطبي والبدائل المقترحة، وواقع وبدائل سياسة الأنفاق في القطاع الصحي، والاهتمام بصيانة المكاسب التوزيعية والعدل الاجتماعي في توفير السكن لكافة الفئات الاجتماعية، وبالذات ذوي الدخل المحدود، جنباً الى جنب مع التمسك بالتوظيف الملائم للموارد، وضرورة العمل على وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية، تتضمن جملة مقترحات من أهمها وضع برامج اجتماعية للحد من الآثار السلبية لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية على أوضاع المرأة، إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمرأة بغرض تحسين نوعية حياتها وضمان جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التوسع في برامج قروض الاستثمار والقروض السكنية و إعانات الزواج و برامج حضانة وبرامج تدريب وإعادة تأهيل.

تحليل مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن تحقيق المشاركة الفاعلة والديناميكية للعنصر البشري في عملية التنمية في ليبيا يتطلب تبني توجه إنمائي، يقوم على منح الأولوية لتحقيق أهداف التنمية البشرية الثلاث وهي (حياة أطول وأكثر صحة – تمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المتجددة – إتاحة مستويات معيشية مرتفعة) و لاختبار هذه الفرضية تتناول الورقة بالعرض والتحليل الملامح العامة لنموذج التنمية البشرية في ليبيا، وهو نموذج مشتق من مبادئ وأطروحات النظرية العالمية الثالثة وتوجهات المجتمع الجماهيري وتوجهات خطط التنمية المتتالية التي طبقت في العقدين الآخرين، ولتوضيح هذا النموذج وما أنجزه تستعرض الورقة بشيء من التفصيل الإنجازات المختلفة للتنمية البشرية في القطاعات كل من قطاع التعليم والصحة ونوعية الحياة، ومشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبي، وأخيراً تقدم الورقة بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في خدمة التوجهات المستقبلية للتنمية البشرية في ليبيا. وسيتم تقسيم الورقة إلى المحاور الآتية :-

أولاً :- العلاقة بين البعد البعدين المادي والبشري في نظرية التنمية

ثانياً :- فلسفة التنمية البشرية في ليبيا

ثالثاً :- واقع التنمية البشرية في ليبيا

رابعاً :- مقترحات لتحسين أداء التنمية البشرية في ليبيا

أولاً :- العلاقة بين البعد البعدين المادي والبشري في نظرية التنمية

كانت نماذج ونظريات التنمية حتى نهاية عقد الخمسينات من القرن الماضي تركز في الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على عنصر إنتاجي واحد، هو عنصر رأس المال، فهي تقترض أن العنصر البشري لا يشكل قيوداً على عملية التنمية، وأن عرضه غير محدود أو كبير المرنة، ومن أشهر تلك النماذج نموذج هارود – دومار، ونموذج آرثر لويس، ونظريات النمو المتوازن والنمو غير المتوازن. فهذه النماذج تری بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يحتاج سوى إلى تمويل ضخم، وتوفير هذا التمويل هو السبيل الوحيد لتحفيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل، وأن التراكم المستمر في رأس المال المادي سينعكس إيجاباً عاجلاً أم آجلاً على مختلف الفئات الاجتماعية ذلك بفضل الأثر التساقطي

ألا أن أثبتت الأبحاث التي أجراها الاقتصادي الأمريكي "ثيودور شولتز" في بداية الستينات أن الخبرة والمهارات المكتسبة أثناء عملية التعليم والتدريب تشكل أحد المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة على عملية الإنتاج وعملية التنمية الاقتصادية،

ودفع هذا التحول إلى التركيز على قدرات الإنسان والتأكيد على أهمية الاستثمار في البشر وإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب، وتجسد هذا التركيز المنهجي بتبني مفهوم تنمية الموارد البشرية الذي يؤكد على أهمية تشكيل القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب، وظل هذا المفهوم مهيمناً إلى أن جاء عقد التسعينات ليشهد من بدايته قفزة نوعية في الفكر التنموي ارتبطت بتبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمفهوم التنمية البشرية الذي دعا إلى التركيز على كيفية تحقيق الانتفاع من القدرات البشرية، وأدى هذا التحول إلى إعادة التوازن للمقولة التي تنص على (أن الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها) فالمفهوم الجديد يری أن "البشر هم الثروة الحقيقية للأمم"

وأن التنمية البشرية هي "عملية توسيع خيارات البشر". وأن خيارات البشر، غير محدودة، و تتنامى باطراد مع رقي البشرية. و من بين تلك الخيارات هناك ثلاثة أحمقيات أساسية شكلت لاحقاً الأبعاد و المقاييس الأساسية للمكونة لدليل التنمية البشرية وهي:-

1 - بعد الحياة الصحية الطويلة و تقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد

2-البعد المعرفي ويقاس بنسبة البالغين القادرين على القراءة و الكتابة، و نسبة الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي و الثانوي و الجامعي

3- بعد المستوى المعيشي اللائق ويقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقاساً بالدولار الأمريكي .

4 -بعد مشاركة المرأة في المجتمع ويقاس بنسب مساهمة النساء في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية .

وساهمت الإصدارات السنوية المتوالية من تقرير التنمية البشرية في إثراء هذا المفهوم من خلال التوضيح التفصيلي لبعض المسائل المتصلة بأبعاد هذا المفهوم ومن أهمها :-

1- إن مفهوم التنمية البشرية مفهوم مركب ينطوي على مجموعة من المكونات والمضامين التي تتداخل وتتفاعل مع جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة أهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية.

2- أن هدف للتنمية البشرية هو تطوير المقدر البشرية، فلم يعد الهدف الرئيسي لعملية التنمية هو زيادة الإنتاج ، بل أصبح الهدف هو تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم ، ليتمكنوا من العيش حياة أطول وأفضل وليتجنبوا الأمراض القابلة للعلاج وليلمكوا المفاتيح لمخزون العالم من المعرفة. وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات البشرية الى جانب كونها عملية تعظيم المنافع الاقتصادية. فالأساس في التنمية البشرية ليس الرفاهية المادية فحسب، بل الارتفاع بالمستوي الثقافي للناس، والتعليم والثقافة يحققان فوائد معنوية واجتماعية، تتجاوز بكثير فائدتهما الإنتاجية، من احترام الذات الى القدرة على التواصل مع الآخرين الى الارتقاء بالذوق الاستهلاكي

3- يتركب دليل التنمية البشرية من مجموعة من المعطيات القابلة للقياس الزمني والقابلة للمقارنة فيما بين الدول وهي تتعلق بطول العمر والمعرفة ومستوي المعيشة، أعطي لكل منها وزن معين يتناسب وشدة ارتباطها بالتنمية البشرية، واختيرت قيمة للدليل تتراوح بين (0-1) ، فالبلدان الأقل تنمية تكون أقرب الى الصفر، وتضم مجموعة الأدلة طيفاً واسعاً من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسة والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها، ويتجاوز عدد المؤشرات في التقرير 180 مؤشراً، توزعت على الشكل الآتي:-

- أ- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.
- ب- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.
- ت- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.
- ث- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشراً.
- ح- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل
- خ- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات.
- ج- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات.
- د- أختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.
- ذ- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.
- ر- بنية الاقتصاد الكلي ويضم واحد عشر مؤشراً.
- ز- أختلالات التوازن في استخدام الموارد ويضم ستة مؤشرات.
- س- المعونة والديون حسب البلد المتلقي ويضم ستة مؤشرات.
- ش- تدفقات المعونة ويضم ثمانية مؤشرات.
- ص- الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات.
- ض- استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات.
- ط- الملامح الأساسية للتدهور البيئي ويضم ثمانية مؤشرات.
- ظ- إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات.
- ع- الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات.
- غ- الأمن الوظيفي ويضم سبعة مؤشرات.
- ف- الملامح الأساسية لحياة السياسية ويضم سبعة مؤشرات.
- ق- الجريمة ويضم خمسة مؤشرات.
- ف- الكرب الشخصي ويضم ستة مؤشرات .
- ك- الفجوات بين الجنسين في التعليم ويضم اثنا عشر مؤشراً.
- ل- الفجوات بين الجنسين في النشاط الاقتصادي، ويضم سنة المؤشرات.
- م- الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت، ويضم سنة مؤشرات.

ن-الفجوات بين الجنسين في المشاركة السياسية ويضم سنة مؤشرات .
ه-حالة حقوق الإنسان ويضم ثمانية اتفاقيات وصكوك دولية أساسية .

انطلاقاً من المعطيات السابقة لا بد أن نتساءل عن نظرة ليبيا الى التنمية البشرية وبالرجوع الى الخطط الإنمائية مند تنفيذ أول خطة حتى الوقت الحاضر يتضح بجلاء أن مفهوم التنمية البشرية في ليبيا مشتق من التوجهات و المنطلقات التي تحكم فلسفتها في التنمية الاقتصادية،وعليه ينبغي التعرف على أهم المبادئ والأبعاد التي تنطوي عليها هذه الفلسفة.

ثانياً . : فلسفة التنمية البشرية في ليبيا

هناك الكثير من نقاط الالتقاء بين الأبعاد و المكونات التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية من خلال الإصدارات السنوية المتوالية لتقرير التنمية البشرية منذ العام 1990 والإطار العام للمفهوم الذي طرحه فلسفة التنمية البشرية في ليبيا والمستوحى من مبادئ و أطروحات الكتاب الاخضر وتوجهات المجتمع الجماهيري ،حيث نجد أن الهدف الأساسي للتنمية البشرية من وجهة النظر الليبية،هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة ويقوم هذا المفهوم على عدد من المبادئ أهمها :-

1- **مبدأ الاعتماد على الذات** :- يشكل هذا المبدأ أحد المبادئ المحورية في النظرية العالمية الثالثة، ويحتل أهمية استثنائية في تحقيق التنمية البشرية فوفقاً للمنظور الليبي فإن :-
أ-القرار التنموي جماعي يتخذ عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية ، وهذا القرار يقع في صلب عملية الديمقراطية المباشرة التي تتم بدون وصاية أية جهة نيابة عن الشعب
ب- التخطيط للتنمية البشرية شأن شعبي يتخذه الشعب بتنظيماته السياسية والفنية التي ستقرر المنظور والمحتوي والخيارات التنمية البشرية .
ت- أن مبدأ الاعتماد على الذات سيضمن عنصر الاستدامة و تنويع مصادر الدخل الوطني في وضع وتنفيذ خطط التنمية و التحول .

ث- أن مبدأ الاعتماد على الذات مبني على تصور استراتيجي متجدد للتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية
ح-أن مبدأ الاعتماد على الذات لا يقوم على الانكفاء والانغلاق على الذات،بل يستند الى رؤية وطنية تقوم على مراعاة المحيط العربي والمحيط الإفريقي والعالمي وتدعو لبناء علاقات اقتصادية متكافئة مع العالم بكافة مجموعاته وتكتلاته ،كما تعترف بأهمية الخيار الدولي للتنمية البشرية ،حيث يسلم تقرير التنمية البشرية لعام 1999 بأهمية هذا الخيار ، ويفرد التقرير الليبي بالمقارنة مع التقارير الوطنية للدول الأخرى بتوفير مساحة كافية لتحليل مقومات الخيار الدولي للتنمية البشرية، و يؤكد على أن الخيارات الوطنية للتنمية لا يمكن أن تنجح بدون وجود مناخ دولي ملائم. فلا يمكن الاستهانة بدور العوامل الخارجية والنظام الدولي القائم ، ولا يمكن الاقتصاد على معالجة العوامل الداخلية وتحميلها وحدها مسؤولية تدهور مستويات التنمية البشرية في الدول النامية .

2- **مبدأ المساواة** :- تقترن التنمية البشرية في السياق الليبي بقضية المساواة التي تقع في صميم العلاقة الإيجابية بين المؤتمرات الشعبية الأساسية ولجانها الشعبية،ويفوض هذا المبدأ الأمر للجماهير للقيام بتشخيص ومتابعة و إصلاح الأخطاء ، حيث يتم باستمرار مراجعة وتعديل الأولويات التنموية من خلال المؤتمرات الشعبية،الأمر الذي يساعد في تجذير الممارسة الديمقراطية وزيادة عنصر العقلانية في القرار الاقتصادي الشعبي،فضلا عن رفع درجة مشاركة الجماهير في عملية التنمية.

3- **مبدأ الإنصاف**:- تقترن التنمية البشرية في السياق الليبي بضمان تحقيق مبدأ الإنصاف في توزيع الدخل والثروة،و بما يكفل رفع مستوى معيشة المواطنين وإزالة مظاهر العوز و الفقر و الحرمان و القضاء على الفقر . و لتحقيق مبدأ الأنصاف تم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق إعادة هيكلة جذرية لعلاقات القوة في المجتمع الليبي من خلال :-

أ-تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية

ب-إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي تهدف الى إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء؛

ت- إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الاستفادة من هذا النظام.

ث- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص عن طريق تهيئة الظروف الكفيلة بصعود القيادات الجديدة وتصعيدها و

إخضاعها للمساءلة وتقييم الإنجاز

ح- إلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول النساء والقيادات الشابة والجديدة الى المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.

4- مبدأ الاستدامة :- يركز هذا المبدأ على كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات الأجيال الحاضرة و الأجيال القادمة وعدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي سيتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة للخيارات غير العقلانية للأجيال الحاضرة .

5- مبدأ التمكين :- ينطوي مبدأ التمكين على تهيئة الظروف لتمكين المكونات الأساسية للمشاركة في عملية التنمية فالتنمية تتم بالناس كما أنها من أجلهم. ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم. وتبرز هنا بشكل خاص أهمية تفعيل دور الفئات التي بحاجة الى رعاية واهتمام خاص كالمرأة و الشباب والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، وتهيئة الظروف المناسبة لتمكينهم من المشاركة بفاعلية في التنمية

BB

ثانياً:- أهداف وغايات التنمية البشرية في إطار الخطط الإنمائية :-

اعتمدت ليبيا منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي مجموعة من الخطط الإنمائية الهادفة الى الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق التنمية البشرية للجماهير ، ووفقاً لهذا المنظور استهدفت هذه الخطط المتعاقبة تحقيق جملة من الأهداف والغايات المجتمعية من أهمها :-

- 1-تنويع الاقتصاد القومي لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية.
- 2-خلق مصادر دخل جديدة بديلة عن النفط كمصدر قابل للنضوب
- 3-تحقيق العدالة في توزيع الدخل ورفع مستوى معيشة المواطنين
- 4- تحقيق العدالة في التوزيع المكاني و الاجتماعي لمشاريع التنمية .
- 5- الاستثمار في رأس المال البشري وبناء القدرات المعرفية والمهارية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوي العاملة ، والتأكيد على تنمية وتطوير رأس المال الثقافي و العقلي وتحقيق نهضة اجتماعية وعلمية وتقنية تكسب المجتمع الريادة و التميز و تحقيق الكفاية في الإنتاج و الخدمات .

ثالثاً:- واقع التنمية البشرية في ليبيا .

تم تصنيف ليبيا في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية في العام 2004. في فئة الدول التي ذات التنمية البشرية المتوسطة ، بعد أن حصلت على قيمة مقدارها (0.794) في دليل التنمية البشرية، و يحسب هذا المؤشر كمتوسط لثلاثة متغيرات هي (توقعات فترة الحياة عند الولادة ، معدل القدرة على الكتابة والقراءة عند البالغين ، نسبة الالتحاق الإجمالي بالدراسة للمراحل الثلاث ، الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار أمريكي) واحتلت المرتبة الثانية على مستوى الدول الأفريقية والمرتبة الخامسة على مستوى الدول العربية والمرتبة 58 من بين 173 دولة غطاها مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية للعام 2004.

جدول رقم (1) دليل التنمية البشرية في العام 2003

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية (2002)	قيمة الدليل	الترتيب ضمن دول العالم (173 دولة)	الترتيب ضمن الدول العربية (20 دولة)	الترتيب حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
الأردن	4.220	0.750	90	9	14
الإمارات	22.420	0.824	49	4	26-
البحرين	17.170	0.843	40	1	4-
الجزائر	5.760	0.704	108	13	25-
السعودية	12.650	0.768	77	7	33-
السودان	1.820	0.505	139	17	3-
الكويت	16.240	0.838	44	2	6-
المغرب	3.810	0.620	125	15	17-
اليمن	870	0.482	149	18	16
تونس	6.760	0.745	92	10	23-
جزر القمر	1.690	0.530	136	16	4
جيبوتي	1.990	0.454	154	20	21-
سورية	3.620	0.710	106	12	4
عمان	13.340	0.770	74	6	32-
قطر	19.844	0.833	47	3	21-
لبنان	4.360	0.758	80	8	21
ليبيا	7.570	0.794	58	5	6
مصر	3.810	0.653	120	14	12-
موريتانيا	2.220	0.465	152	19	25-

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004، ص 229

جدول رقم (2) مؤشرات التنمية البشرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا سنوات مختارة 1960-2000

Indicator	1960	1980	2000
Years of education (average per person over 15)	0.9	2.6	5.5
Years of education (average per female over 15)	0.5	1.8	4.6
Child mortality (deaths per 1,000 births)	262	138	47
Life expectancy (years expected at birth)	47	58	68

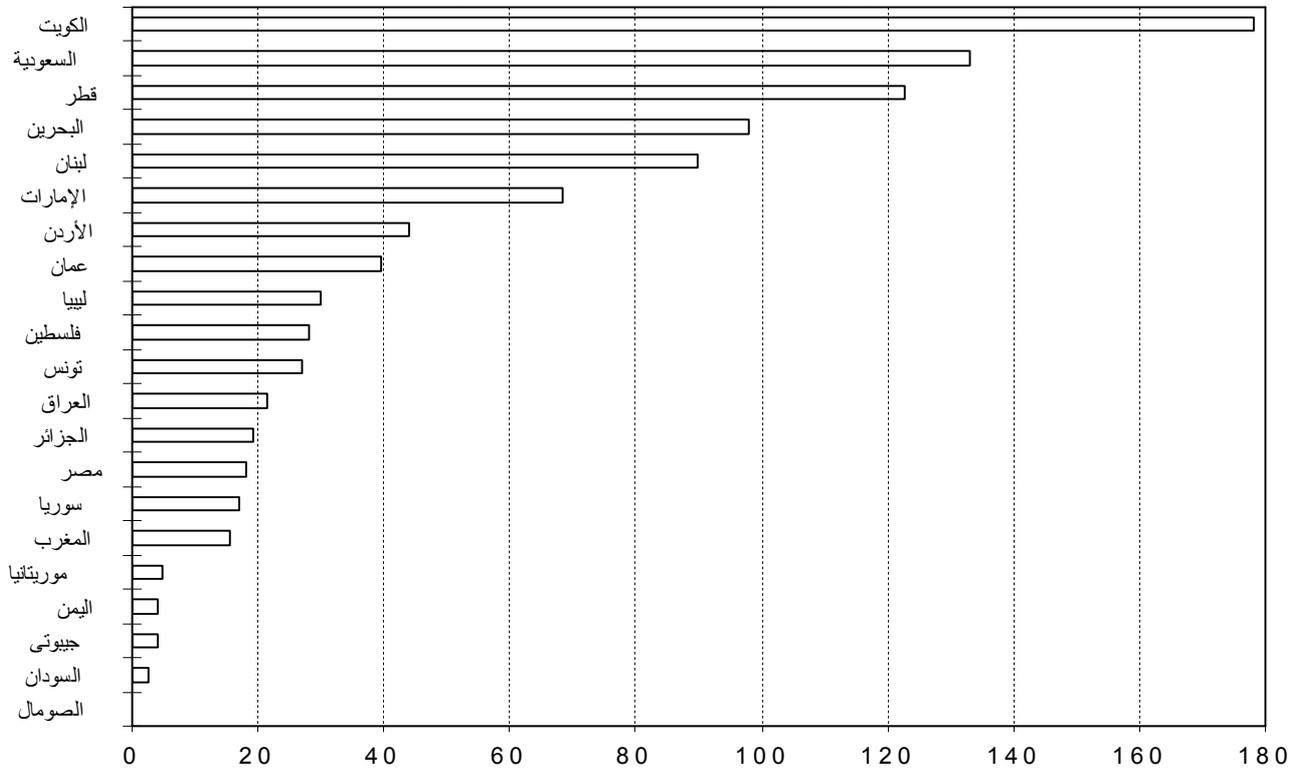
Sources: World Development Indicators, CD-ROM 2004; and World Bank EdStats, www.worldbank.org/education/edstats.

و فيما يلي عرض لأهم ما تحقق من منجزات في إطار التنمية البشرية في كل من قطاع التعليم قطاع الصحة

أولا / قطاع التعليم :-

حظي قطاع التعليم القطاع بالأولوية في تخصيصات الاستثمار منذ أول خطة إنمائية في العام 1973 ، التي خصصت له 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفعت تلك التخصيصات إلى 5.9% في العام 1975، واستمر هذا الارتفاع الى بلغ حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط عن الفترة 1985-1995 ، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر طويلا ،فقد تأثر بتراجع إيرادات النفط في بداية عقد الثمانينات وظروف الحصار الدولي المفروض على ليبيا وما رافق ذلك من تبني للسياسات الانكماشية و تقليص الأنفاق الاستثماري لجميع القطاعات بما في ذلك القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية كالتعليم والصحة حيث بدأ الشق الاستثماري بالتباطؤ ، واستمر الشق الجاري (المتمثل أساسا في مرتبات المعلمين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات) بالصعود المتواصل ،متأثرا بتزايد أعدادهم من ناحية وبارتفاع معدلات التضخم من ناحية ثانية، ويشير تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية لعام 2003 الى وجود مثل هذا التراجع في الفترة 1999-2001 حيث وصل الأنفاق على التعليم الى (2.7%) من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي و هي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالفترات السابقة وبالمقارنة مع مجموعة الدول العربية المقاربة الى ليبيا في مستوى التنمية البشرية وكما يتبين من الشكل الآتي :-

شكل رقم (1) يوضح ترتيب الأنفاق على التعليم في الدول العربية



المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004" ، المطبعة الوطنية الأردن - عمان 2005

و لاستعراض أهم الإنجازات المتحققة في قطاع التعليم لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:
1- ما هي طبيعة الرصيد الكمي الذي تراكم نتيجة الاستثمار برأس المال البشري خلال العقود الثلاثة الماضية؟

يجيب عن هذا السؤال المخزون القائم من التحصيل التعليمي بين السكان في العمر المدرسي وبالمستويات التعليمية المختلفة

فيما يتعلق بالرصيد التعليمي يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الى معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر قد بلغت في العام 2002 للذكور 92% وللإناث 71% ، وبلغت نسبة القيد المدرسي الصافي بين الفئة العمرية (6 - 24 سنة) في مراحل التعليم الثلاث الأساسية والثانوي والجامعي 100% للإناث و 93% للذكور خلال العام الدراسي 2001-2002.

2- هل تم تحقيق هدف التعليم للجميع ؟

للتحقق من نواحي العدل الاجتماعي في تقليص فجوة الفرص التعليمية حسب النوع وحسب الاعتبارات الجغرافية بين المناطق ووفق المستويات التعليمية الثلاثة(الأساسية والثانوي والجامعي) من خلال تتبع فجوة الالتحاق بين الذكور والإناث في المستويات التعليمية الثلاث خلال العقود الثلاثة الماضية، نستنتج من البيانات المذكورة أنه قد تم القضاء على تلك الفجوة، وتعدت ذلك في السنة المذكورة لتصبح لصالح الإناث.

أما مؤشرات واقع الفرص التعليمية على مستوى المناطق الجغرافية المختلفة ذات الطابع الحضري أو الريفي أو الصحراوي، ووفق المستويات التعليمية الثلاثة(الأساسية والثانوية والجامعي) فقد تبين من اختبار الرصيد التعليمي بأن الفجوة قد تلاشت أو تكاد بين المناطق المختلفة نتيجة لتطبيق سياسة تكافؤ الفرص التعليمية وتوفير فرص التعليم للجميع.

3- هل تحقق الكيف الى جانب الكم؟ وكيف يمكن تقييم الجوانب النوعية للإنجاز التعليمي؟

فيما يتعلق بالجوانب النوعية للعملية التعليمية والتربوية في ليبيا يوفر تقرير التنمية البشرية لعام 1999 نظرة نقدية فاحصة معتمدة على بيانات وبحوث ميدانية لكل من المنهج الدراسي ونوعية الإطار التدريسي ومدى كفاءته ، لكون هذين العاملين يعدان من أهم العوامل المؤثرة على العملية التعليمية وعلى مردودها، حيث أن أي ضعف فيهما يؤدي عادة الى زيادة نسبة الفاقد في التعليم (الرسوب والتسرب) والى انخفاض مستوى التحصيل التعليمي بين التلاميذ. ويقدم التقرير بهذا الصدد جملة مقترحات لتطوير المناهج والنهوض بمستوي المعلمين والعملية التربوية، وبحيث يرقى النظام التعليمي الليبي الى متطلبات التحولات المعرفية الضخمة التي يشهدها العالم على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

نمط الانتفاع بالنتائج التعليمي؟

يجيب هذا السؤال عن العلاقة القائمة بين الاستثمار التعليمي والعرض المتوفر من رأس المال البشري مقابل الطلب في سوق العمل ونمط الحوافز المتاحة، إضافة الى طبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة والبدائل الممكنة

فيما يتعلق بنمط الانتفاع بالنتائج التعليمي وطبيعة العلاقة بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة يقدم التقرير نموذجاً بديلاً لتلك العلاقة ويختلف كلياً عما هو متبع وبحيث يؤدي تطبيقه الى إيجاد علاقات أفضل في معادلة (الأعداد / الانتفاع) وفي معادلة (القدرة البشرية/الاختيار) وذلك من خلال أخذ الخصوصيات السكانية، وخصوصيات سوق العمل، وواقع مواطن الاستخدام وحالة الاقتصاد الكلي والجزئي بنظر الاعتبار.

كما يعمل النموذج على إعادة هيكلة قوة العمل وإعادة انتشارها من قطاعات الخدمة المدنية والقطاع العام وتوزيعها على المواقع الإنتاجية. وذلك للحد من ظاهرة التشغيل المنقوص والترهل الوظيفي.

4- ما المشكلات و الصعوبات التي تواجه التعليم العالي في ليبيا :

تواجه قطاع التعليم العالي في ليبيا مشكلات عديدة تؤثر على كفاءة أداءه من أهمها :-

أ-ضعف مستوي الإنفاق على البحث العلمي .

ب-تواجه الجامعات الليبية نقصاً شديداً في أعضاء هيئة التدريس .

ت-اقتصار وظيفة الأستاذ الجامعي بصفة عامة على التدريس وضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
ث-تعاني معظم مكتبات الكليات والجامعات نقصاً حاداً في المراجع و الكتب والدوريات العلمية .

ثانياً / قطاع الصحة

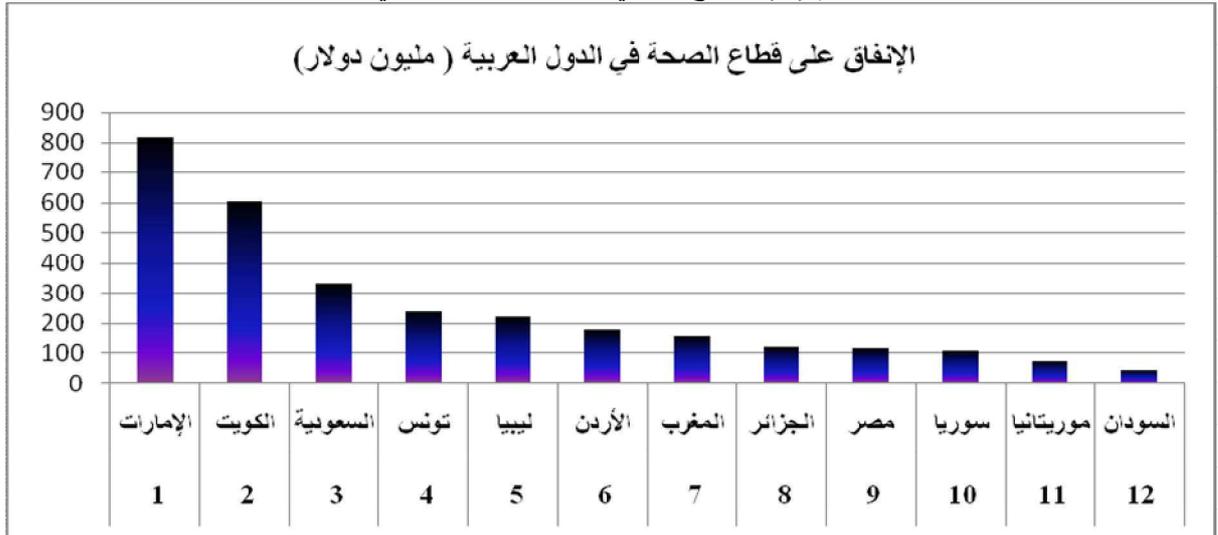
يتناول كل من تقرير التنمية الوطنية لعام 1999 وعام 2002 الجزء المختص بالحالة الصحية والسلامة البشرية في المجتمع الليبي جملة محاور، ويعمل على توفير الإجابات التحليلية المدعمة بالإحصاءات على ما يلي:

1- مؤشرات الرصيد الصحي المتحقق .

لعل المؤشر الهام والرئيسي الذي يمكن اقتباسه من التقرير الوطني الليبي للتدليل على الرصيد الصحي المتحقق خلال فترة العقود الماضية، والذي يعد دليلاً من أهم المؤشرات للحكم على إنجاز التنمية البشرية في البلد المعين، هو التطور الذي شهده معدل طول العمر أو معدل توقع الحياة عند الولادة خلال العقود الثلاثة الماضية فبعد أن كان عدد السنوات التي يعيشها الفرد الليبي بالمعدل لا تتجاوز 46 سنة في بداية السبعينات فإن عمره يصل حالياً بالمعدل الى 71 عاماً للذكور و 75 عاماً للذكور للنساء عام 2002، وبنفس الأهمية يأتي مؤشر معدل وفيات الرضع حيث شهد انخفاضاً حاداً، فبعد أن كان مرتفعاً الى نحو 159 من بين كل ألف مولود رضيع حي تراجع الى 118 لكل الف عام 1973، ثم وصل الى حدود 24 لكل الف عام 1995 و أخيراً تراجع الى 16 لكل الف عام 2002

2-طبيعة تطوير النظام الصحي القائم وكفاءته من ناحية المدخلات والعمليات والمخرجات، وبدائل إصلاحه ، يقدم النظام الصحي الليبي خدماته الى اقرب نقاط ممكنة من السكان في جميع المناطق،ولكافة الشرائح الاجتماعية.وبسبب المساحة الشاسعة والتوزيع السكاني المشتت،فقد ركزت السياسات والخطط والبرامج الصحية على التوسع الأفقي بحيث أصبح للتجمعات السكانية التي تقل عن 1000 ساكن وحدة للرعاية الصحية.وحسب الخطة الموضوعية للإنفاق على القطاع الصحي كان من المؤمل أن تصل نسبة الإنفاق على هذا القطاع الى 20 % من مجموع الإنفاق العام في عام 2000 . ويشير تقرير التنمية الإنسانية للدول العربية لعام 2003 الى أن ليبيا قد احتلت في العام 2002 الترتيب الخامس في الإنفاق على القطاع الصحي من بين مجموعة من الدول العربية المختارة .

شكل رقم (2) يوضح إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية



المصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004"، المطبعة الوطنية الأردني - عمان 2005

يمكن الاستشهاد بنسبة المواليد التي تتم في المستشفيات في المناطق الليبية المختلفة ريفاً وحضراً كمؤشر جامع للتدليل على الإنجاز الوطني في إتاحة الخدمات الصحية للجميع، فبعد أن كانت النسبة لا تتجاوز 21 %

عام 1970، بلغت وفق إحصاءات العام 1995 نحو 92% من الولادات، ولا توجد فروق كبيرة في ذلك بين المناطق الحضرية والريفية، فالنسبة في المناطق الحضرية هي 96.3% و في المناطق الريفية 87.8% .
و من جانب آخر فإن إحصاءات عام 1998 توضح أن القوى العاملة في القطاع الصحي تشكل نحو 5% من إجمالي القوى العاملة وباستبعاد المهن الإدارية من هذه النسبة نجد أن 89% من هؤلاء حاصلين على تدريب طبي وصحي متخصص. وتشكل النساء نحو 47% من الموارد البشرية العاملة في قطاع الصحة ،
و تعاني ليبيا من وجود نقص كبير في الطب التخصصي ،و بلغ عدد الأطباء لكل 100000 شخص 120 طبيب كمتوسط للفترة 1990-2003 وهذه النسبة منخفضة مقارنة مع الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة الأخرى وبخاصة الدول العربية حيث تصل الى 275 طبيب في لبنان و 218 طبيب في مصر و 205 طبيب في الأردن و 169 طبيب في البحرين و 153 طبيب في السعودية ،
وهذا النقص دفع الى الاعتماد على العنصر غير الليبي فيشكل هؤلاء حوالي 92% من العاملين في اختصاصات الأشعة وكذلك الأنف و الأذن و الحنجرة كما يشكلون 91% في قسم جراحة الأعصاب و 87% في الأمراض الصدرية و 89% في قسم الأمراض النفسية والعصبية . أما فيما يتعلق بقدرة المستشفيات الاستيعابية فتصل الى حوالي 5 سرير لكل 1000 مواطن وفق إحصاءات عام 2000 .
وفيما يتعلق بالنظام الصحي الوقائي فإن ليبيا تعد من بين الدول الرائدة التي قطعت شوطاً كبيراً في تغطية التطعيمات ضد الأمراض المعدية والسارية حيث تصل نسبة التحصينات ضد أمراض الدرن والشلل والحصبة الى نحو 98% بين الأطفال حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2002 و لا تختلف هذه النسب بين مناطق الريف و الحضر .

ثالثاً / مؤشّر نوعية الحياة :-

يتوقف مستوى الإنجاز في هذا المؤشر على قطاعين هما :-

1- قطاع الإسكان :- تشمل المؤشرات المتعلقة بقطاع الإسكان ما يلي:

أ – المؤشرات الأساسية للوضع السكني الحالي سواء ما يتعلق بالتطور الكمي أو النوعي.

من الناحية الكمية عملت ليبيا على تحقيق زيادة كمية في عدد المساكن العصرية، و بنحو 13 ضعفاً في الفترة 1973/1996 إذ كانت بحدود 183 ألف وحدة سكنية في عام 1973 فأصبحت الآن نحو 365 ألف وحدة سكنية

أما من الناحية النوعية للسكن فأهم الإنجازات المتحققة هو القضاء على السكن الهامشي وتجمعات الأكواخ التي كانت تشكل نحو 45% من جملة البنية السكنية قبل عام 1970، كما تدلل المؤشرات في هذا المجال على ارتفاع عدد المساكن العمودية (الشقق) من 1.7% عام 1964 الى 20% عام 2000، والأمر ذاته بالنسبة للسكن الأفقي حيث ارتفعت من 1.4% الى 12% خلال الفترة ذاتها. أما بالنسبة للرصيد السكني المتراكم فيمكن توضيحه من خلال إيراد مؤشّر نسبة أشغال الأسر للوحدات السكنية، حيث أصبحت هذه النسبة نحو 1.01 أسرة لكل مسكن عام 1995 بعد أن كانت 1.3 عام 1973.

ويلاحظ أن الفوارق النوعية في السكن قد جاءت بشكل توفر وسائل الراحة الحديثة وتحسن نوعية الحياة للمواطن وزيادة توافر الشروط الصحية وتحسين نوعية البناء إضافة الى مؤشرات عديدة مثل تمتع المساكن بشبكات المياه والكهرباء و المرافق الصحية .

ب – أبعاد السياسة الوطنية للإسكان :-

ويلاحظ أن السياسة الإسكانية، كحال السياسات القطاعية الأخرى، ولأسباب المتعلقة بإيرادات الدولة، لم تتبع مساراً خطياً متصاعداً في حركة التطوير السكني نتيجة الضغط على الأنفاق الحكومي والحد من القروض، الأمر الذي أدى الى جملة ظواهر سلبية تمثلت في زيادة الطلب على الأراضي في المناطق الحضرية، وارتفاع أسعارها بشكل فلكي، كما تمثلت في ارتفاع تكلفة السكن بالنسبة لدخول الأسر المعيشية وفي تصاعد معدل تكاليف البناء في الوحدات السكنية وفي بروز بعض المشاكل الاجتماعية المتأتية من عدم قدرة الأسر الجديدة من الدخول الى سوق الإسكان و الحصول على منزل مستقل.

2- قطاع الكهرباء والمياه :- تصل خدمات قطاع الكهرباء الى حوالي 99% من المساكن كما عملت ليبيا على معالجة العجز المائي في البلاد من خلال تنفيذ النهر الصناعي العظيم وعندما ينتهي المشروع في عام 2007 ستكون تكلفته بحدود 15 مليار دينار ليبي كما أقيمت محطات تحليه مياه البحر في بعض مدن الساحل على البحر

المتوسط . وكذلك من خلال تطوير المياه الجوفية و التحكم في المياه السطحية ومشروعات معالجة مياه الصرف الصحي كما أن منظومة الأنابيب التي تعمل على إعادة توزيع شبكة المياه يصل طولها الى نحو 4000 كم فيما يجري استثمار الناتج لأغراض الزراعة و الري وتطوير وإنشاء المزارع الكبيرة و الصغيرة بالدرجة الأولى حيث من المخطط له استصلاح نحو 200 الف هكتار بعد انتهاء المشروع وهكذا يلاحظ أن نوعية الحياة قد تحسنت وتطورت بشكل كبير .

رابعاً/ قطاع المرأة

أن عملية التطور الاجتماعي وفق منظور التنمية البشرية تصبح ناقصة ما لم تعمل على تكريس مبدأ الاندماج والتكامل الاجتماعي واستهداف كافة الفئات والشرائح في المجتمع بدون تمييز أو إقصاء. و تتميز التجربة الليبية في النهوض بأوضاع المرأة حيث تقع في صميم الفلسفة الاجتماعية ويخصها الكتاب الأخضر فصلاً من فصوله ويؤكد على أن المرأة والرجل متساويان إنسانياً. وعلى ضوء تلك التأكيدات فقد تم اتخاذ خطوات جذرية لانتشال المرأة الليبية من واقع التخلف، ألا أن الكثير مازال يمكن عمله لتحقيق أمن المرأة الحياتي بنواحيه المختلفة. وبهذا الصدد تقسيم هذا الأمن الى أربعة محاور وكالاتي:-

1- الأمن الطبيعي:

يختص الأمن الطبيعي بالصحة وقضايا البقاء، ويقاس بمعدل توقع الحياة عند الولادة، أن هذا المعدل قد ارتفع بين النساء ليصل الى 71 سنة في عام 1998، مقارنة بنحو 48 سنة عند نهاية الستينيات. كما ان معدل وفيات الأمهات قد أخذ بالهبوط حيث أصبح بحدود 60 من كل الف سنة 2002 مقارنة بنحو 77 من كل الف عام 1983. من جانب آخر تدلل الإحصاءات التي يوردها التقرير أن نحو 95 % من الولادات تتم تحت إشراف مؤهل وفي المؤسسات الصحية.

2- الأمن الاقتصادي:

يختص الأمن الاقتصادي بدرجة الاستقلالية الاقتصادية للمرأة ويقاس بمؤشرات عديدة من بينها معدلات مشاركة المرأة الليبية في قوة العمل، وتجدر الإشارة الى أن تلك المعدلات قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية وتضاعفت بما يناهز أربعة مرات وفق نتائج التعدادات السكانية المتعاقبة، فبعد أن كان معدل النشاط الاقتصادي للمرأة لا يتجاوز أكثر من 4 % عام 1964، وصل في عام 2000 الى نحو 20 %.

3-الأمن الاجتماعي،

يختص حقل الأمن الاجتماعي بالموقع في إطار الأسرة، و تجدر الإشارة الى أن القانون الليبي يضع المرأة في مركز متساوي مع الرجل من أجل ضمان أمنها الاجتماعي داخل مؤسسة العائلة وفي المجتمع. ألا أن تلك الضمانات تبقي على المستوي الوضعي، أما على المستوي الاجتماعي فمازالت مسيرة تحرر المرأة الليبية بحاجة لكثير من الجهد كي تقترب شروط أمنها الاجتماعي من النصوص القانونية، وكي يتعزز دورها في إطار مؤسسة العائلة.

ويعتمد التقرير على مسح ميداني لوضع المرأة الليبية في العائلة والمجتمع ليوضح أسباب الطلاق التي كانت نحو 31 % عام 1973 وانخفضت الى نحو 6.7 % عام 1998 نتيجة للتعديلات التي أدخلت على القانون الليبي الخاص بحقوق المرأة المتزوجة، حيث يمنع القانون حالياً الرجل من أن يتزوج من امرأة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة كتابية رسمية من الزوجة التي في عصمته، وان يصطحب ذلك صدور إذن من المحكمة بعد التأكد من صحة موافقة الزوجة وعدم تعرضها للضغوط للتوقيع على التنازل، وكذلك بعد مراجعة المحكمة للظروف الاجتماعية للرجل ومدى قدراته الصحية والمادية.

4-الأمن المعرفي والثقافي والتطوير المهني

وبالنسبة للأمن المعرفي والثقافي يتناول هذا المؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين من للإناث الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر قد بلغت هذه النسبة في العام 2002 حوالي 71%، بعد أن كانت بحدود 13 % عام 1964، وتتنخفض في الفئات العمرية الصغيرة من (6 – 24) سنة لتصل الى 3.5 % كما يتطرق هذا الجانب كذلك الى جملة مؤشرات ومقاييس أخرى للتعرف على تطور استيعاب الإناث في التعليم النظامي وقبولهن في المدارس، والعلاقة بين أمنها المعرفي وأمنها الاقتصادي من خلال مراجعة

حالتها التعليمية في سوق العمل، فبعد أن كانت العاملات الأميات يشكلن 72% من قوة العمل النسائية عام 1973، لم تتجاوز هذه النسبة 5% عام 2000 .

5- الأمن السياسي:-

ويقيس درجة مشاركة المرأة في الحياة المدنية، وهناك مجموعة مؤشرات لقياس الأمن السياسي من بينها احتساب نسبة النساء من مجموع الأعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية، ووصلت هذه النسبة الى حوالي 35%، على أن الشيء الجوهرى الذي تسعى له التجربة الليبية هو ليس مجرد الاكتفاء بتحقيق نسبة عددية عالية للوجود النسائي في المؤتمرات، بل تفعيل تلك النسبة وإتاحة المساواة في الاختيارات أمام المرأة والرجل على السواء، إذ مازالت هنالك حواجز بنائية تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك.

أما ما يتعلق بالمسؤوليات المهنية والتنفيذية فيشير التقرير الى أن نسبة النساء اللبيبات العاملات في المهن العلمية والفنية ومن يعمل معهم من الفنيين يبلغ نحو 71% من مجموع النساء العاملات وفق نتائج التعداد عام 1995، إلا أن مثل هذه النسبة العالية تحتاج الى بعض التفسير، حيث أن الرجوع الى إحصاءات توزيع المشتغلين حسب أقسام و أبواب المهن توضح بأن نسبة كبيرة من النساء العاملات في هذه الفئة المهنية هن من المشتغلين في حقل التعليم والصحة، كما أن حملة المؤهلات الجامعية من النساء المشمولات بتلك الفئة المهنية هو بحدود 13%، مما يعني أن الغالبية من العمل النسائي في هذا الحقل يندرج في فئة الفنيين ممن يعملون مع أصحاب المهن العلمية.

ألا أن ما تجدر الإشارة له بهذا الصدد أن المرأة الليبية موجودة وبنسب متفاوتة في بعض القطاعات المهنية التي تبقى محصورة في عنصر الرجال في تجارب غالبية الدول النامية الأخرى كقطاعات القضاء والقوات المسلحة والشرطة والطيران، فهناك على سبيل المثال كلية عسكرية للبنات في ليبيا وأخرى مثلها للشرطة. وعن المشاركة في الحياة المدنية يستعرض التقرير العمل النسائي الليبي وأهدافه حيث يرجع تاريخ تأسيس أول جمعية نسائية الى عام 1954. وفي عقد السبعينات تصاعد عدد الجمعيات المعنية بالعمل الأهلي ليصل الى نحو 42 جمعية، اختصت 15 منها بالعمل النسائي.

ولا يقتصر العمل الأهلي للمرأة الليبية في إطار التنظيم النسائي، بل يتعداه الى المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية العاملة في المجال الاجتماعي، فهناك (28) جمعية اجتماعية في مختلف المناطق في ليبيا، وان نسبة العنصر النسائي المتطوع في إطارها يشكل نحو 15%. وفي السياق ذاته، تدلل إحصاءات الهيئة القومية للبحث العلمي في العام ذاته على وجود (57) جمعية علمية ومهنية متخصصة في مختلف التصنيفات المهنية تتراأس النساء البعض منها وتنخرط في عضويتها.

رابعاً :- مقترحات لتحسين أداء التنمية البشرية في ليبيا

أن التحدي الذي تواجهه ليبيا في الوقت الحاضر، وفي المستقبل هو كيفية الحفاظ على المكاسب التي حققتها في مضمار التنمية البشرية، ومعالجة جوانبها النوعية التي تعاني من مشكلات عديدة وإعطاءها صفة الاستدامة وخاصة في ظل التوجه نحو عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وأعطى دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية، وظل حالة الركود الاقتصادي التي هيمنت على الاقتصاد الليبي منذ منتصف التسعينات لحد، المتمثلة بتراجع دور كل من القطاع الصناعي والقطاع الصناعي وتعاضم الاعتماد على إيرادات النفط والتعثر في تحقيق التنويع الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من أن مؤشرات الصحة والتعليمية لم تتأثر بذلك لحد الآن، إلا أنها حتماً ستتعرض إلى انتكاسات إذا لم يتم النظر في كيفية توظيف الموارد بالشكل الأمثل، وتحقيق عنصر الكفاءة في أداءها و مردودها، وهذا يتطلب تكثيف الجهود في المرحلة القادمة المقترحات الآتية لتحسين أداء التنمية البشرية :-

1- ضرورة العمل على رفع مستوى أداء التنمية البشرية بإبعاها الثلاثة التي تتضمن تكوين القدرات البشرية، استخدام البشر لهذه القدرات، ورفع مستوى الرفاه البشرى. من خلال منحها اهتمام خاص وأولوية عالية في تخصيصات الاستثمار، خصوصاً بعد تقليص دور الدولة الاقتصادي وقصره على تأدية الوظائف الخدمية كالتعليم والصحة والأمن ومشروعات البنية الأساسية.

2- العمل على تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستدامة في عملية التنمية و خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة لدخل النفط باعتباره مصدراً غير متجدد وقابل للنفاذ .

- 3- المحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تطويره وتحسينه باستمرار ، مع الحرص على تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل
- 4-بناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية باعتبارها الأساس لتطوير الاقتصاد الوطني وضمان كفاءته .
- 5- تحقيق تنمية مكانية واجتماعية متوازنة لعموم البلاد .
- 6- التقييم و المتابعة المستمرة لتحقيق التنمية البشرية بما يتفق و المعدلات الدولية و الخصوصيات الوطنية .
- 8- للنهوض بقطاع التعليم في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية ينبغي عدم الاستمرار في الاتجاه الحالي المتمثل بإعطاء الأولوية للتوسع الكمي والعمل على منح الأولوية للنواحي النوعية من خلال التركيز على جودة التعليم بأبعادها المختلفة،ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات الحديثة.
- 10- ضرورة تبني سياسة صحية تتولى مهمة التشخيص الدقيق لمشكلات القطاع الصحي ، و تشخيص إيجابيات وسلبيات التوسع الأفقي الحالي في الخدمات الصحية ، وواقع السياسة الدوائية والإمداد الطبي والبدائل المقترحة ، وواقع وبدائل سياسة الأنفاق في القطاع الصحي،مع تحديد لطبيعة العلاقة القائمة والممكنة بين القطاع العام والقطاع التشاركي والفردى بالنسبة للممارسة مهنة الطب.
- 11 - ضرورة الاهتمام بصيانة المكاسب التوزيعية والعدل الاجتماعي في توفير السكن لكافة الفئات الاجتماعية، وبالذات ذوي الدخل المحدود، جنباً الى جنب مع التمسك بالتوظيف الملائم للموارد، والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، بحيث تفوق الإضافات السكنية السنوية معدلات النمو السكاني والتوسيع الأسري. والبديل العملي هو المقترح الذي قدمه تقرير التنمية البشرية لعام 1999 ، الذي يدعو الى ضرورة العمل على إنجاز 405 ألف وحدة سكنية لغاية عام 2010 وبمتوسط يصل الى 27 ألف مسكن وبحيث يضمن نسبة 1.03 أسرة لكل مسكن.
- 11- ضرورة العمل على وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع المرأة الليبية، تتضمن جملة مقترحات وبدائل، من أهمها:-
- أ- وضع برامج اجتماعية للحد من الآثار السلبية لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية على أوضاع المرأة
- ب- إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمرأة بغرض تحسين نوعية حياتها وضمان جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الاستشارات والقروض والإعانات المالية لزيادة نشاط المرأة الإنتاجي و زيادة اعتمادها على النفس من خلال التوسع في برامج قروض الاستثمار والقروض السكنية و إعانات الزواج و برامج حضانة وبرامج تدريب واعداد تأهيل .
- ج-تعزيز دور المرأة في إطار المؤتمرات الشعبية الأساسية، وتقييم أنماط المشاركة الحالية، وتشخيص النواقص من أجل وضع برامج تساعد على تفعيل تلك مشاركة في الحياة السياسية.

المراجع

- 1 (الهيئة الوطنية للتوثيق و المعلومات "ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999" طرابلس ، الهيئة الوطنية للتوثيق و المعلومات 1999
- 2 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002" ، المطبعة الوطنية الأردن –عمان 2003 عمان.
- 3 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004" ، المطبعة الوطنية الأردن –عمان 2005
- 4 T.W.Schultz "Investment in Human Capital" American Economic Review, Vol.51, No.1, March 1961, pp1-17
- 5) محمد محمود الأمام " التنمية البشرية من المنظور القومي " في ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995
- 6) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون " تنمية الموارد البشرية " في ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي ، دار الرأي ، بيروت ، 1989
- 7) نادر فرجاني " التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية " مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 237، نوفمبر 1998
- 8) UNDP "Human Development Report" Oxford University Press" New York 1998
- 9) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط " خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1985-1981 "
- 10) علي مصطفى الشريف " التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل "مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، العدد الأول والثاني، 2000، ص81
- 11) نادر فرجاني " التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية " المصدر السابق .
- 12) د. فلاح خلف علي الربيعي " النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا " بحث منشور في مجلة علوم إنسانية السنة الثانية: العدد 15: نوفمبر (تشرين الثاني) 2004